

## المستخلص

نمير نجيب نعوم. استخدام انموذج فجوة المدة في ادارة مخاطرة سعر الفائدة للسفرات .  
(اطروحة دكتوراه) . - بغداد : الجامعة المستنصرية : كلية الادارة والاقتصاد : قسم ادارة  
الاعمال ، ٢٠٠٧ .

يعد الجهاز المصرفي مرفقا حيويا وأساسيا يلعب دورا كبيرا في خدمة اقتصاديات البلدان ، لابل  
يعكس تطور العمل المصرفي وتنوع أدواته وسعة شموله واحدا من المقاييس البارزة التي يقاس بها  
تطور المجتمعات . ولما كانت المصارف والمنشآت المالية والصيرفية تتعامل بالدرجة الأساس مع  
الأموال على مختلف وجوهها ، فكان لابد لتلك المصارف والمنشآت أن تكون على درجة كبيرة من  
التحوط إزاء ما يصيب تلك الأموال من اختلاف في قيمها بفعل عوامل وقوانين الأسواق وما تجود به من  
متغيرات تؤثر سلبا أو إيجابا عليها . ولهذا جاءت دراستنا هذه لتسلط الضوء على واحد من المؤثرات  
المهمة على الأموال وهو المخاطر المتعلقة بتغيرات أسعار الفائدة باعتبارها تلعب دورا جوهريا في  
موضوع التمويل والاستثمار وبالتالي فإنها تؤثر على قيمة الأموال سواء كانت على شكل موجودات أو  
مطلوبات مصرفية ، وكيفية التعامل مع هذا النوع من المخاطرة بغرض الحفاظ على قيم الأموال من  
جهة وقيمة المصرف التي تشكل حقوق المساهمين واحدا من دعائمها الرئيسية من جهة أخرى .  
ولغرض تحقيق أهداف الدراسة فقد تم اختيار نموذج فجوة المدة الذي يمكن من خلاله قياس اثر الزمن  
على قيم الموجودات والمطلوبات ذات الدخل الثابت ( السندات ) بفعل عوامل و تغيرات أسعار الفائدة  
على تلك الأموال وبالتالي اتخاذ مايمكن من معالجات الغرض منها الحفاظ على قيم السندات والتدفقات  
النقدية المرتبطة بها وبالتالي على قيم حقوق المساهمين التي تسعى جميع المصارف للحفاظ عليها من  
كافة أوجه المخاطرة .

وقد استندت الدراسة على فرضيتين الأولى تتعلق بكيفية تأثر قيمة المصرف المتمثلة بحقوق ملكية  
المساهمين بتغيرات فجوة المدة بين الموجودات والمطلوبات ذات الدخل الثابت ( السندات ) ، أما  
الفرضية الثانية فإنها تناولت وقاية السندات إزاء تغيرات سعر الفائدة عن طريق معالجتها بالفجوة  
الصفرية .

وقد تم اختيار إحدى المجموعات المصرفية اليابانية الكبرى عن طريق عينة قصدية بعد مقارنة بياناتها  
وما تحويه من تفاصيل يمكن الاستناد عليها مع مجموعة كبيرة من المصارف وفقا لأهميتها من حيث  
الموجودات ورأس المال ، لإجراء الدراسة و بالاعتماد على ماتضمنه تلك المجموعة من سندات مع  
الاستعانة بأسعار الفائدة التي تعاملت معها الأسواق المالية للفترة التي تحددت بها .

وقد خرجت الدراسة بمجموعة من الاستنتاجات أهمها أن عينة الدراسة لاتأخذ في الغالب موضوع تأثير تغيرات أسعار الفائدة على قيمة موجوداتها ومطلوباتها ومن ثم فأن هناك تغيرات تطراً نتيجة لذلك على قيمة تلك المصارف وعلى حقوق ملكية المساهمين فيها على وجه التحديد. ولهذا جاءت توصيات هذه الدراسة لتأطر هذا الجانب باتجاهين الأول عبارة عن توصيات عامة تشمل كل القطاع المصرفي دون تحديد ، أما الاتجاه الثاني فانه تناول التوصيات المتعلقة بالمجموعة المصرفية عينة الدراسة بناءاً على ما جاءت به نتائج التحليل الذي تناولته لموضوع فجوة المدة .